طالب بها.. نادر رياض
جهاز حكومى لتحديد الملاءة الائتمانية للشركات

□ كتب – فتحى السايح:

طالب د.نادر رياض الخبير الصناعى ورئيس مجلس الأعمال المصرى الالمانى بانشاء جهاز حكومى يقوم بوضع قواعد لقياس ما يسمى التقييم Rating «الملاءة الائتمانية» للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى تساهم فى تسهيل التعامل بين البنوك المصرية تلك الشركات.

وقال ان هذا النظام ليس غريباً عن المؤسسات المالية والمصرفية فى مصر ولكنه يتم من خلال الجهود الشخصية والفردية لكل بنك على حده وان كان لا يتاح لأى شركة أو فرد.

د. نادر رياض

واضاف د.رياض انه من المعروف فى دول اوروبا وامريكا والدول الصناعية الكبرى انها تأخذ بمقياس الملاءة الائتمانية عن طريق جهاز شبه حكومى يؤتمن على المعلومات والدراسات الاقتصادية المقدمة له يتيح هذه التقييمات كل الافراد والمؤسسات دون قيد أو شرط وعبر شبكات الانترنت.

وأشار د.رياض إلى أن الجهاز المقترح يطرح تقديراً لقياس الملاءة الائتمانية على سبيل المثال بالدرجات فمثلا يضع 600 درجة كقيمة للملاءة الائتمانية لكل مهنة تجارية او صناعية اعتماداً على مؤشرات ثابتة تعطى اوزانا معينة تشكل فى مجموعها على الدرجات منسوبة إلى السجل التجارى، وان هذا المقياس لتلك الملاءة الائتمانية له قياس بالبنوك هذا مثلا يترجم +Aأو +ABأو -A أو -ABوغير ذلك.

وأوضح ان هذا المقياس ضرورى للمؤسسات والشركات الصناعية فى تعاملاتها مع بعضها البعض لأنها من المفروض ان تمنح حدوداً ائتمانية من البنوك وفقا لهذا المقياس.